حذفُ الخبرِ وجوباً

وَبَعْدَ لَوْلاَ غَالِبًا حَذْفُ الْخَبَرْ حَتْمٌ وَفِى نَصٍّ يَمِينٍ ذَا اسْتَقَرّْ
وَبَعْــدَ وَاوٍ عَيَّنَتْ مَفْهُومَ مَعْ كَمِثْلِ كُلُّ صَانِعٍ وَمَا صنَعْ
وَقَبْلَ حَــالٍ لايَكُونُ خَبَــرَا عَنِ الَّذِى خَبرُهُ قَدْ أُضْمِرَا
كَضَرْبِي العَبْــدَ مُسِيئًا وَأَتَمّْ تَبْيِينِيَ الْحَقَّ مَنُوطًا بِالْحِكَمْ

المواضع التي يجب فيها حذف الخبر

يجب حذف الخبر وجوباً في أربعة مواضع ، هي :

١- أن يكون خبرًا لمبتدأ واقع بعد لولا ، نحو : لولا زيدٌ لأَتَيْتُكَ ، والتقدير : لولا زيدٌ موجودٌ لأتيتك . وللعلماء في وجوب حذفِ خبر المبتدأ الواقع بعد لولا ثلاثة أقوال ، هي :

أ- أنَّ حذفه واجبٌ غالباً - وحمل ابن عقيل قول الناظم (غالباً) على هذا القول الأول - .

وقالوا (غالباً) احترازًا عمّا ورد ذكرُه شذوذًا ، كما في قول الشاعر :

لَــوْلاَ أَبُــوكَ وَلَــوْلاَ قَبْلَهُ عُمَرٌ أَلْقَــتْ إِلَيْكَ مَعَــدٌّ بِالْمَقَــالِيدِ .

فقد ذكر الشاعر الخبر (قبله) مع أن المبتدأ واقع بعد لولا التي يجب فيها حذف الخبر .

ب- أنّ حذفه واجبٌ دائماً . وما ورد ذِكْرُهُ فهو مؤول ، فالشاهد السابق

يمكن توجيهه على الآتي: أنّ (قبلَه) ظرف متعلق بمحذوف حال والخبر محذوف، وعلى ذلك فلا شاهد في هذا البيت على ذِكْر الخبر . فإن لم يمكن تأويل الشاهد فهو شَاذٌّ . هــذا إن كــان الشاهد صادرًا عَمّن يُسْتَشْهَدُ بكلامه، فإن كان صادرًا عمن لا يستشهد بكلامه فهو لَحْن . وهذا هو قول جمهور النحاة .

ج- أنّ الخبر إما أن يكون كونًا عامًّا مُطْلَقًا،وإما أن يكون كونًا خاصًّا مُقيَّدًا . فإن كان كونًــا مُطلقاً وجب حذفه ، نحو : لولا زيدٌ لكانتِ الحربُ (أي : لولا زيدٌ موجود) فموجود : خبــر ، وهو عام مطلق . وإنْ كان كونا مقيدًا فإما أنْ يدل عليه دليل أولا ، فإن دل عليه دليلٌ جــاز إثباته ، وحذفه ، نحو أن يُقال: هل زيدٌ مُحْسنٌ إليك ؟ فتقول: لولا زيدٌ لهلكت (أي : لولا زيــدٌ مُحْسِنٌ إليَّ لهلكت) فمحسن : خبر خاص مقيّد دلّ عليه السؤال ،فإن شئت حذفت الخبر ، وإن شئت ذكرتَه . ومنه قول ابي العلاء المعري :

يُذِيبُ الرُّعْــبُ مِنْهُ كُلَّ عَضَبٍ فَلَوْلاَ الْغِمْــدُ يُمْسِكُهُ لَسَالاَ

ذكر الشاعر خبر المبتدأ الواقع بعد لولا ، وهو جملة (يمسكه) لأنه خبر خاص دلّ عليه الدليل وهو مفهوم من المعنى .

أما إن لم يدل عليه دليل فيجب ذكره ، نحو: لولا زيدٌ مُحْسِنٌ إليَّ ما أتيتُ . وهذا القول الثالث هو الصحيح ، وعليه يُحمل كلام الناظم ؛ لأنه صَرَّح به في غير هذا الكتاب .

٢- أن يكون المبتدأ نَصًّا في اليمين، أي (القَسَم)، نحو : لَعَمْرُكَ لأَفْعَلَنَّ ، والتقدير : لعمرُك قَسَمي. فعمرُك : مبتدأ ، وقسمي : الخبر المحذوف ، ولا يجوز ذِكره . وأما قولهم : يمينُ الله لأفعلنَّ ، ففي مثل هذا المثال لا يتعيَّن أن يكون المحذوف خبرًا ؛ لجواز كون المحذوف مبتدأ ، ويمين الله: خبره ، والتقدير : قسمي يمين الله .

وأما في قولك : لعمرك لأفعلنّ ، فإنَّ المحذوف يتعين أن يكون خبرًا ؛ وذلك لأن لام الابتداء دخلت على المبتدأ (لعمرُك) وحقّ لام الابتداء الدخول على المبتدأ . أمّا إذا لم يكن المبتدأ نصًّا في القَسَم جاز حذف الخبر ، وإثباته ، نحو : عَهْدُ اللّه لأفعلنّ ، والتقدير : عهدُ اللهِ عَلَيَّ . فعهد : مبتدأ ، وعليَّ : الخبر المحذوف ، ويجوز إثباته ؛ لأن كلمة (عهد) ليست نَصًّا في القَسَم .

٣- أن تقع بعد المبتدأ (واو) العطف التي هي نَصٌّ في المعيَّة ، نحو : كُلُّ صانعٍ وما صَنَعَ . فكلّ : مبتدأ ، وما صنع : معطوف على كل ، والخبر محذوف ، تقديره : مُقْتَرِنَان ، أو مُتَلازِمَانِ .

وقيل : لا يحتاج إلى تقدير الخبر في مثل هذا الموضع ؛ لأنه كلام تام لا يحتاج إلى تقدير خبر . فكل صانع وما صنع ، معناه : كل صانع مع ما صنع ، وهذا كلام تام مفيد . وهذا الرأي اختاره ابن عصفور. فإذا لم تكن الواو نصًّا في المعية لم يجب حذفه ، نحو : زيدٌ وعمرٌو قائمان . فالواو هنا ليست للمعيّة ؛ لأن قيام زيد مع عمرو لا يكون مقترناً وملازماً في كل الأوقات ، أو أكثرها ، بل الواو هنا للعطف تفيد الاشتراك .

٤- أن يكون المبتدأ مصدرًا ، وبعده حال سَدّتْ مسدّ الخبر ، ولا تصلح أن تكون خبرًا ، نحو : ضَرْبِي العبدَ مُسيئًا . فضربي : مبتدأ وهو مصدر ، والعبدَ : مفعول به عامله المصدر ، ومُسيئًا : حال سدّت مسدّ الخبر ، والخبر محذوف

وجوباً ، والتقدير : ضربي العبدَ إذا كان مُسيئًا . هذا إذا أردت الاستقبال، فإن أردتَ الماضي، فالتقدير: ضربي العبدَ إذ كان مسيئًا. فظرف الزمان (إذا كان ، أو إذ كان) ظرف نائب عن الخبر ، ومسيئًا : حال من الضمير المستتر في كان العائد إلى العبد .

والحال في قولك : ضربي العبد مسيئًا ، لا تصلح أن تكون خبرًا ؛ إذ لا يُقال : ضربي مُسِيءٌ ؛ لأن الضرب لا يوصفُ بأنه مُسِيء . أما إذا صلحت الحال أن تكون خبرًا فحينئذ لا يكون

حذف الخبر واجبًا ، نحو ما حكى الأخفش من قولهم : زيدٌ قائمًا . فزيدٌ : مبتدأ ، والخبر محذوف ، والتقدير : ثَبَتَ قائمًا ، وهذه الحال تصلح أن تكون خبرًا ؛ فتقول : زيدٌ قائمٌ . ففي مثل هذا المثال يجوز ذكر الخبر ، وحذفه.

مراد الناظم من قوله :" أَتَمّ تَبْيِيني الحقَّ مَنُوطًا بالحِكم "

يريدُ أنّ المضاف إلى المصدر حكمه كحكم المصدر في مسألة حذف الخبر وجوباً إذا وقعت بعده حال سدّت مسدّ الخبر ، ولا تصلح أن تكون خبرًا ، وأورد على ذلك هذا المثال : أتم تبييني الحقَّ منوطاً بالحكم . فأتَمّ : مبتدأ وهو مضاف ، وتبييني : مضاف إليه ،والحقَّ : مفعول به عامله تبييني ،ومنوطاً : حال سدّت مسدّ خبر أتم ، والتقدير : أتمُّ تبييني الحقَّ إذا كان منوطًا ، أو إذ كان منوطا بالْحِكمَ .